



# تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في لبنان: دور مصرف لبنان

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان  
د. لاما ضاهر، مصرف لبنان

المنتدى العالمي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ٢٠١٨  
الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي ومؤسسة التمويل الدولية

٧ تشرين الثاني ٢٠١٨ | مدريد - إسبانيا

❖ النص الإنكليزي الأصلي تحت عنوان: "[MSME Development in Lebanon: The Role of Banque du Liban](#)"

## قائمة المحتويات

- ٢..... ١. مقدّمة
- ٣..... ٢. العوائق والحلول لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسط
- ٧ ..... ٣. نقاط القوة والتحديات الخاصة بقطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في لبنان
- ١٥..... ٤. دور مصرف لبنان في دعم تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
- ١٩..... ٥. التوصيات
- ٢١..... ٦. الخاتمة

أثبتت دراسات كثيرة أنّ تعزيز قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يساهم فعلياً في النمو الاقتصادي وتحسين فرص العمل وزيادة الإنتاجية والحدّ من الفوارق في المداخل أو حتى التخفيف من وطأة الفقر، علماً أنّ هذه المساهمات ليست مُطلَقة، وتختلف باختلاف أحجام المؤسسات وأنواعها وقطاعاتها، كما تختلف أيضاً بين منطقة وأخرى وبين بلد وآخر<sup>٢١</sup>. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر المؤيّدون لمبدأ تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أنّه بإمكان هذه المؤسسات أن تلعب دوراً أساسياً في تحسين الرفاه الاجتماعي والنموّ الشامل والاستدامة البيئية وتوليد الإيرادات المالية والقدرة التنافسية الوطنية وتوسيع الصادرات والابتكار<sup>٢</sup>.

تواجه البلدان المتقدّمة والنامية تحديات مستمرة ومتزايدة بسبب بقاء النموّ وركوده، وقلة فرص العمل، وارتفاع نسبة عدم المساواة<sup>٣</sup>. في البلدان المتقدّمة، تمثّل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٩% من إجمالي عدد الشركات، وتؤمّن ٧٠% من الوظائف كمعدّل عام، وتنتج ما بين ٥٠% و٦٠% من القيمة المضافة كنسبة متوسطة. أمّا في البلدان النامية فتستحوذ المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على أكثر من ٩٥% من إجمالي عدد الشركات الخاصّة، وتصل مساهمتها في الناتج المحليّ الإجمالي إلى ٣٣%، كما تضمّر ٤٥% من إجمالي القوى العاملة<sup>٤</sup>.

شهدت السنوات الأخيرة جدالاً حول ما إذا كان يجب على الحكومة أن تساهم بشكل مباشر في تنمية قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وما إذا كان يجب إضفاء الطابع الرسمي على هذا القطاع. وفي هذا الصدد، اعتمدت مقاربات عديدة حول العالم<sup>٥</sup>، بعضها يُعارض تماماً هذا المبدأ، من منطلق الانعكاسات السلبية لتدخل الحكومة في الاقتصاد الحرّ، في حين ركّزت مقاربات أخرى على تعزيز حضور القطاع غير الرسمي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من أجل توسيع مساهمتها في الاقتصاد، مثل الهند وكينيا وكولومبيا. وهناك مقاربات أخرى تتّجه نحو مناهضة العمل غير الرسمي وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما في إيطاليا والمملكة المتّحدة وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وبيرو والإكوادور<sup>٥</sup>. ولا توجد اليوم أدلّة كافية حول المقاربة التي تُعطي أفضل النتائج. بالتالي، ما زال الجدال قائماً.

في لبنان، تشكّل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد. فهي تشمل أكثر من ٩٦,٥% من إجمالي عدد الشركات الرسمية، وتوظّف ما يزيد عن ٥١% من السكّان العاملين، وأغلبها شركات عائلية<sup>٦</sup>. وتتيق وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية بأنّ "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي محرك اقتصادي أساسي للنموّ وخلق فرص العمل". ولقد أطلقت الوزارة استراتيجية وطنية تحدّد فيها رؤيةً طويلة الأمد لجميع المعنيين من أجل "تعزيز فرص قيام

مؤسّسات صغيرة ومتوسّطة فاعلة وقادرة على المنافسة، لتساهمَ بذلك في توفير فرص العمل وتطوير اقتصاد ذي قيمة مضافة عالية<sup>٨</sup>.

في هذا الإطار، يلعب مصرف لبنان دوراً أساسياً في دعم قطاع المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة، ليس فقط بصفته الهيئة التي تُعنى بتنظيم القطاعين المصرفي والمالي، بل أيضاً باعتباره المحرّك الرئيسي للعديد من المبادرات الوطنية المتعلقة بزيادة الأعمال والشمول المالي، فضلاً عن كونه قطباً أساسياً من أقطاب الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة.

في المقالة التالية، سوف نتناول أولاً الأسباب التي تمنع المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة من اكتساب صفة رسمية، والفوائد المحتملة التي يمكن أن تتحقّق من خلال إضفاء الطابع الرسمي عليها. ثانياً، سنناقش نقاط القوة التي يميّز بها قطاع المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان والتحديات التي يواجهها. ثالثاً، سنطرح الحلول التي تعهّد بها المصرف المركزي والتي من شأنها تعزيز النمو والإنتاجية في القطاع. وفي الختام، سنقدّم خمس توصيات عامة حول هذه المسألة.

## II. العوائق والحلول لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة

المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة غير الرسمية هي المؤسّسات التي لا تلتزم بالأنظمة التي تفرضها الدولة، مثل التسجيل للحصول على رخصة من وزارة الداخلية، أو التسجيل لدى الهيئات الضريبية، أو تسديد الرسوم والضرائب اللازمة، أو التقيّد بقوانين العمل، أو دفع المستحقّات الاجتماعية. وأبرز الأسباب التي تدفع هذا النوع من المؤسّسات إلى عدم اكتساب صفة رسمية هي<sup>١</sup>: ارتفاع تكاليف التسجيل/اكتساب الصفة الرسمية؛ عدم قدرتها على الإيفاء بالضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية التي سوف تترتّب عليها كي تصبح وتبقى رسمية؛ وارتفاع التكاليف الناتجة عن الالتزام بقوانين العمل وتسجيل الأملاك وغيرها من الأنظمة.

بناءً على تقييم هذه الأسباب وخصائص أصحاب المشاريع المحليّة غير الرسمية، يمكن التمييز بين ثلاث استراتيجيات لمعالجة الطابع غير الرسمي لهذه المؤسّسات: استراتيجية الاستبعاد، واستراتيجية الإقصاء، واستراتيجية الاقتصاد المزدوج، كما يبيّن الجدول ١.

الجدول ١. استراتيجيات إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

السياسة	الأسباب	الاستراتيجية
السياسة الأنسب لتشجيع تحويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى مؤسسات رسمية تكون عبر خفض تكاليف التسجيل والضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية.	يفترض مؤيدو هذه الاستراتيجية أن (١) السبب الأول الذي يدفع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الإبقاء على صفتها غير الرسمية هو ارتفاع تكاليف التسجيل والضرائب والرسوم والمساهمات الاجتماعية، وأنها (٢) شبيهة بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية من حيث المهارات والكفاءات والحوافز والإنتاجية، وقد تكون بالتالي قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي. وقد تختار معظم المؤسسات غير الرسمية أن تكتسب صفة رسمية في حال عدم وجود هذه العوامل التي تؤدي إلى استبعادها - تُعرّف هذه المؤسسات بـ"المؤسسات غير الرسمية".	الاستبعاد
السياسة الأنسب للحد من الطابع غير الرسمي تتمثل في التشديد على تطبيق القانون لتشجيع قيام مؤسسات رسمية ذات إنتاجية أكبر.	يفترض مؤيدو هذه الاستراتيجية أن (١) تكاليف التسجيل المرتفعة والضرائب والرسوم الأخرى ليست السبب الرئيسي الذي يمنع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أن تتخذ طابعاً رسمياً، و أنها (٢) لا تملك الإنتاجية الكافية لتستمر كشركات رسمية، ولديها بالتالي تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وقد لا تختار معظمها أن تصبح رسمية لأن التكاليف التي تترتب عن ذلك أعلى من الفوائد التي قد تجنيها.	الإقصاء
السياسة الأنسب للحد من الطابع غير الرسمي تتمثل في تحسين بيئة العمل العامة لتشجيع قيام مؤسسات جديدة رسمية وزيادة فرص العمل الرسمية كبداية أكثر ربحاً لأصحاب المشاريع غير الرسمية.	يفترض مؤيدو هذه الاستراتيجية أن (١) نقص الوظائف المناسبة في الاقتصاد الرسمي وقصور أنظمة الضمان الاجتماعي هي الأسباب الرئيسية لتزايد عدد المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير الرسمية، وأن (٢) المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير الرسمية تفتقر إلى المهارات والكفاءات والحوافز الكافية لتنمو وتتطور بالمقارنة مع المؤسسات الرسمية من الحجم نفسه، وهي بالتالي غير قادرة على توليد النمو الاقتصادي. وقد لا تهتم معظم هذه المؤسسات بالفوائد الناتجة عن اكتساب صفة رسمية - وهي تُعرّف بـ"مؤسسات الكفاف".	الاقتصاد المزدوج

المصدر: مقتبس من منظمة العمل الدولية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) (٢٠١٤).

تتنوع الفوائد الاقتصادية التي قد تنتج عن إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أبرزها<sup>١</sup>:

- تعزيز النمو الاقتصادي بنتيجة زيادة إنتاجية المؤسسات، وذلك لأن المؤسسات الرسمية تميل إلى تقديم أداء أفضل وتكون لديها حوافز أكبر للنمو بالمقارنة مع المؤسسات غير الرسمية.
- الزيادة في الإيرادات العامة بنتيجة زيادة الإيرادات الضريبية المتأثية من المؤسسات التي اكتسبت صفة رسمية؛ ويمكن بالتالي صرف هذه الإيرادات لتمويل مشاريع إنمائية وطنية مختلفة أو للاستثمار في البنى التحتية.
- تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين بنتيجة تحسُّن ظروف العمل والإنتاجية، بالإضافة إلى ارتفاع أجور الموظفين في المؤسسات التي اكتسبت صفة رسمية.
- تعزيز سيادة القانون وحماية الحقوق بنتيجة التزام عدد أكبر من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالأنظمة الرسمية.

توجد أربع مقاربات رئيسية لإضفاء طابع رسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة<sup>١</sup>: (١) خفض التكاليف التي تترتب على المؤسسات لتصبح أو تبقى رسمية؛ (٢) تحسين الفوائد الناتجة عن اكتساب صفة رسمية؛ (٣) تحسين بيئة العمل العامة؛ (٤) تعزيز تطبيق القانون. ومن أجل إحداث تأثير مستدام وإيجابي من ناحية تطوير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومن ناحية النمو الاقتصادي، يجب اختيار وتصميم وتنفيذ هذه المقاربة بطريقة تتناسب مع السياق العام، بناءً على الأدلة المثبتة. ويجب تنفيذ الإصلاحات المختارة بشكل مناسب من قبل فريق متخصص مستقل عن التدخلات والتجاذبات السياسية، كما يجب مراقبة هذه الإصلاحات بطريقة مسؤولة من خلال دراسات لتقييم آثار هذه التدابير قبل وبعد تطبيقها.

قامت هيئات تنظيمية متعددة حول العالم بصياغة وتنفيذ إصلاحات سياساتية متنوعة لتشجيع إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بلدانها. يمكن تصنيف هذه الإصلاحات ضمن تسع فئات، بحسب مجال كل منها، وفقاً لما اقترحتة "لجنة الجهات المانحة لتنمية المؤسسات" عام ٢٠١١ (الجدول ٢).

الجدول ٢. الإصلاحات السياسية لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

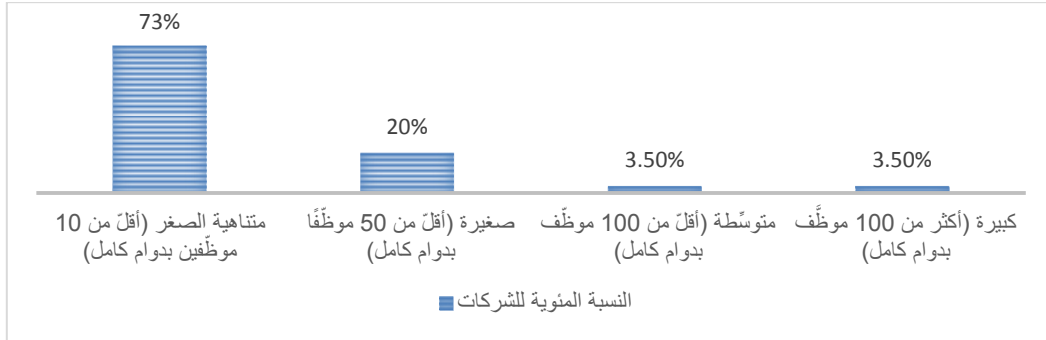
الوصف	الإصلاحات السياسية
تعديل الأنظمة المتعلقة بتسجيل وترخيص المؤسسات لتبسيط آلية التسجيل الإدارية (مثلاً: جهة واحدة تتم عبرها عملية التسجيل).	تسجيل وترخيص المؤسسات
تسهيل الالتزام بالضرائب (أمثلة: تصريح ضريبي مبسط وأكثر شفافية؛ خطط ضريبية مختلفة بحسب نوع وحجم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة).	تبسيط سياسة وإدارة الضرائب
إصلاح السجلات العقارية غير المكتملة وأنظمة تسجيل الأراضي المعقدة أو المكلفة للسماح للمؤسسات بالعمل من مركز ثابت وزيادة رأس المال من خلال الرهن العقاري.	ملكية وحيازة الأراضي
ضبط تكاليف اليد العاملة من أجل توفير حماية اجتماعية أساسية للعاملين وتطوير المهارات بشكلٍ كافٍ ومناسب.	اليد العاملة والمسائل المتصلة بها
تخفيض تكاليف المعاملات، وتحسين نوعية أساليب الحوكمة، وتحسين آلية الوصول إلى القضاء في النظام الإداري البيروقراطي.	الإصلاح القضائي
تحسين تطبيق القوانين الحالية بشأن العلامات التجارية وحقوق الملكية الأخرى، من أجل توفير فرص قانونية محميّة.	حقوق الملكية الفكرية
تحسين وصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير المتعاملة مع المصارف إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية، من أجل الحدّ من تكاليف زيادة رأس المال.	تحسين الوصول إلى الخدمات المالية
تحسين معرفة وفهم الأنظمة والقواعد الخاصّة بالأعمال التجارية.	الوصول إلى المعلومات
يجب أن ترى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أنّ اكتساب صفة رسمية هي فرصة للنمو وللوصول بشكل أكبر إلى الأسواق.	الحوافز للإصلاح والتواصل

المصدر: مقتبس من منظمة العمل الدولية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) (٢٠١٤).

### III. نقاط القوة والتحديات الخاصة بقطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في لبنان

معظم (73%) الشركات الرسمية في لبنان هي مؤسسات صغرى، و20% منها هي مؤسسات صغيرة، و3,0% منها هي مؤسسات متوسطة (الرسم 1)، علماً أنّها مؤسسات قائمة على الخدمات بالإجمال.

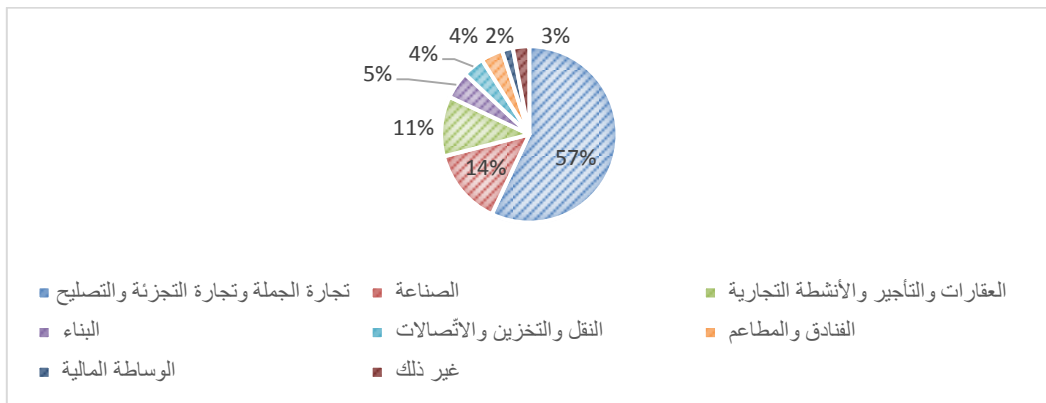
الرسم 1. النسبة المئوية للشركات في لبنان



المصدر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، تحليل شركة Inventis 2014.

يعتمد إنتاج أكثر من نصف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (57%) على تجارة الجملة وتجارة التجزئة وأنشطة التصليح (الرسم 2). ويعتمد إنتاج النسبة المتبقية على الأنشطة العقارية (14%)، والصناعة (11%)، والبناء (4%)، والنقل والتخزين والاتصالات (4%)، والفنادق والمطاعم (4%)، والوساطة المالية (2%).

الرسم 2. توزيع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحسب إنتاجها - لبنان



المصدر: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، تحليل شركة Inventis 2014.

في ما يلي ملخص عن أبرز العوامل التي تؤثر على إنتاجية هذه المؤسسات ونموها في لبنان:

١. النظام المالي والمصرفي في لبنان هو نظامٌ متطورٌ ومستقرٌ وموثوق. فكما يوضح مؤشّر التنافسية العالمي المذكور في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٧ (الرسم ٣)، "يتمتع لبنان بواحدٍ من أعلى مستويات العمق المالي بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعكس تدفّقات الودائع المستمرة والواسعة النطاق الناتجة عن دوره التقليدي كمحور مالي للمنطقة وعن نسبة كبيرة من المغتربين الأوفياء"<sup>٧</sup>. بالتالي، فإنّ الحصول على التمويل والائتمان لا يشكّل بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عائقاً كبيراً بالمقارنة مع المعدّل العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الرسمان ٤ و ٥).
٢. أحرزت الشركات اللبنانية تحسينات ملحوظة من ناحية تطوير آلية عملها وجهوزيتها التقنية وتركيزها على الابتكار - وتعتبر جميعها من العوامل التي تحفّز النموّ والإنتاجية بالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (الرسم ٣). "يتمتع لبنان بأكبر نسبة من المؤسسات التي تخوض مضمار الابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث قامت نصفُ الشركات باستحداث نوع واحد على الأقلّ من أنواع الابتكار. وتعدّ الشركات اللبنانية أكثر ميلاً إلى طرح منتجات جديدة بالمقارنة مع الشركات في أيّ اقتصاد آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتّى أنّها تتخطّى المعدّل العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث نسبة المؤسسات التي تخوض غمار الابتكار في مجال التسويق والتطوير التنظيمي"<sup>٨</sup>. في هذا السياق، يمكن للمؤسسات اللبنانية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مزاياها النسبية من ناحية الجودة العالية والتطور في الإنتاج.
٣. نظراً إلى حجم السوق المحليّ المحدود، تسعى الشركات اللبنانية إلى تقديم سلع وخدمات تلبيّ تحديداً الطلب الخارجي. فتنشط بالتالي في الأسواق الإقليمية والدولية وتستفيد من مساعدة وطنية في مجال الترويج للصادرات (الرسمان ٣ و ٦). "نسبة الشركات الصناعية التي لا تشارك في أيّ أنشطة تجارية لا تتعدّى الـ ٢٠% فقط، مقارنةً مع ٣٣% كمعدّل عام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتميّز لبنان بحصّة مرتفعة بشكلٍ لافت من المصدّرين المحليين (٩٥% مقارنةً مع ٨٥% كمعدّل عام في المنطقة). قد يُعزى ذلك إلى الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرّة التي لطالما اتّصف بها البلد، ممّا يُبعد المستثمرين الأجانب ويدفع المؤسسات المحليّة إلى البحث عن أسواق مستقرّة لمنتجاتها"<sup>٨</sup>.
٤. على الرغم من التفاوت السائد بين العرض والطلب على المهارات، فإنّ القوى العاملة اللبنانية التي تتميّز بثقافتها ومهاراتها وإمكاناتها الريادية، تمنح البلد قدرة تنافسية يتفرد بها بالمقارنة مع الاقتصادات الباقية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الرسم ٣). "يتمتع لبنان بواحدة من أعلى نسب الالتحاق بالتعليم العالي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل لبنان واحداً من اقتصادات المنطقة التي تتمتع بأعلى المعدّلات في مجال كثافة



التدريب. فحوالي ٢٧% من الشركات تُقدِّمُ تدريباً رسمياً بالمقارنة مع معدّل عام يبلغ ١٧% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>٨</sup>. كذلك، يُصنّف لبنان في المرتبة ٥٩ من أصل ١٣٧ بلداً<sup>١</sup> من حيث الأداء العام والإمكانات في مجال ريادة الأعمال (الرسم ٧).

٥. من العوامل الأخرى التي تُحفِّز نموّ المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان، تزايد مشاركة المرأة في الاقتصاد، وخصوصاً ارتفاع نسبة النساء اللواتي يمتلكن مؤسّسات متناهية الصغر وصغيرة (٤٢,٨%) ومتوسّطة (٤٣,٦%) بالمقارنة مع المعدّل العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الرسم ٨). "يستأثر لبنان بثاني أكبر حصة من الشركات التي تملكها نساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنسبة تبلغ ٤٣%، ولا يتفوّق عليه سوى تونس (٥٠%)، في حين أنّ المعدّل العام في المنطقة لا يتعدّى ٢٥%. لكن، في ما يتعلّق بنسبة الشركات التي تديرها امرأة، يحتلّ لبنان مرتبة متأخرة (٤%) بالمقارنة مع تونس (٨%) ومع المعدّل العام في المنطقة (٥%)<sup>٨</sup>.

## ب- التحديات

١. رغم الاستقرار النسبي الذي يميّز به لبنان في المنطقة العربية، إلّا أنّ التحديّ الأكبر الذي يحول دون نموّ المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان هو عدم الاستقرار الحكومي (الرسم ٤) والتقلّبات السياسية (الرسم ٩). في لبنان، أشارت ٥٨% من المؤسّسات التي شملها الاستطلاع إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي يشكلّ أحد أبرز العقبات التي تعترض أعمالها، مقارنةً مع ٢٧% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و٥٠% في تونس. ولا شكّ في أنّ تغيير هذا الوضع سيؤدّي إلى آثار إيجابية على الظروف المؤسسية وعلى الاقتصاد الكليّ والجزئي بشكلٍ عام. تتأثّر بهذا الواقع كلّ الشركات والمؤسّسات على اختلاف أحجامها: فلقد أشارت ٥٣,٤% من المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة، و٦٦,٨% من المؤسّسات المتوسّطة، و٦١,٧% من المؤسّسات الكبرى إلى أنّ عدم الاستقرار السياسي يشكلّ العائق الرئيسي الذي يعترض أعمالها (الرسم ١٠).

٢. بذلت الحكومات اللبنانية المتعاقبة جهوداً متواصلة لتطوير البنى التحتية التي شكّلت عائقاً أمام إنتاجية المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة في لبنان (الرسوم ٣، ٤، ٥، و٩)، خصوصاً في ما يتعلّق بالكهرباء، وشبكات النقل، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات والإنترنت. في لبنان، أشارت ١١% من المؤسّسات التي شملها الاستطلاع إلى أنّ انقطاع الكهرباء يشكلّ أحد أبرز العوائق التي تعترض أعمالها، بالمقارنة مع ١٢,٨% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و٩% في مصر. وتتأثّر بهذا الواقع كلّ الشركات والمؤسّسات على اختلاف أحجامها: فلقد أشارت ١١% من المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة، و٩,٩% من المؤسّسات المتوسّطة، و١٨,٧% من المؤسّسات الكبرى إلى أنّ انقطاع الكهرباء يشكلّ العائق الرئيسي الذي يعترض أعمالها (الرسم ١٠).

٣. إن تعزيز ممارسات الحوكمة الجيدة، لا سيما الشفافية والمساءلة والنزاهة المالية، تظل أهدافاً محورية بالنسبة إلى السلطات اللبنانية. والواقع أن الثغرات في هذه الممارسات تُشكل عوائق أمام إنتاجية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (الرسمان ٤ و٩). في لبنان، أشارت ٦,٧% من المؤسسات التي شملها الاستطلاع إلى أن الفساد يشكل أحد أبرز العوائق التي تعترض أعمالها، بالمقارنة مع ٧,١% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و٢١% في المغرب. تتأثر بهذا الواقع كل الشركات والمؤسسات على اختلاف أحجامها: فلقد أشارت ٦,٩% من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، و٥% من المؤسسات المتوسطة، و١٢,٧% من المؤسسات الكبرى إلى أن الفساد يشكل العائق الرئيسي الذي يعترض أعمالها (الرسم ١٠).

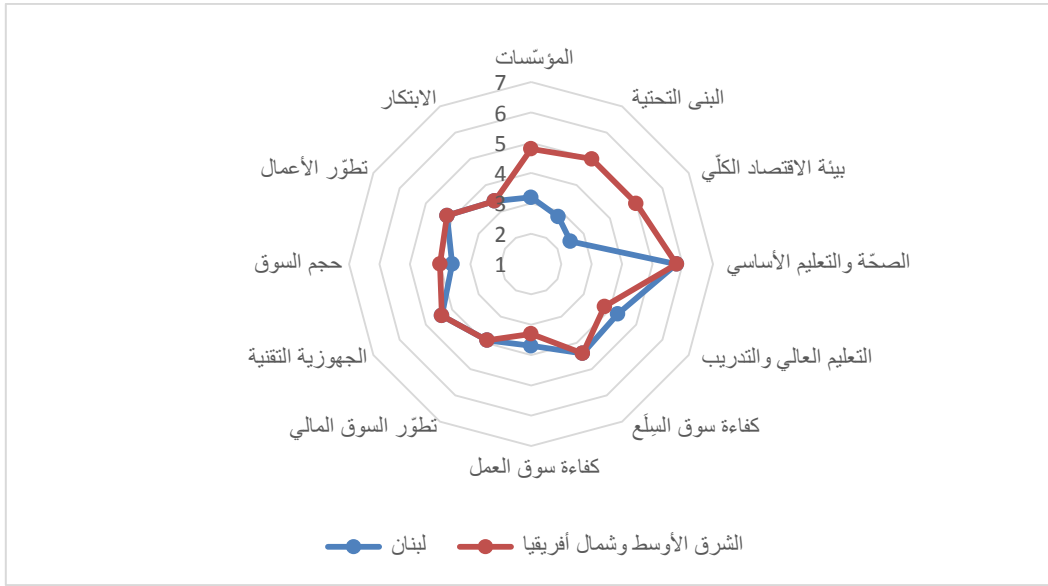
٤. تُشكل مكافحة البيروقراطية في الإدارة العامة وتحسين نوعية الخدمات العامة حاجةً ملحة لتعزيز إنتاجية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (الرسم ٤). فما زالت هناك ضرورة لتطوير وإصلاح الإجراءات المعتمدة لافتتاح الشركات وإغلاقها، وتسجيل الممتلكات، ومعالجة رخص البناء (الرسم ٥).

٥. رغم صدور قوانين تشريعية مهمة، ما زال هناك تحدّي أساسي يتمثل في ضرورة تهيئة سياق تشريعي أكثر دعماً لتطوير المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فلا بد من إقرار مجموعة من الأنظمة، منها مثلاً تحديث قانون التجارة وقانون العمل وقانون المنافسة وقانون الإقراض المضمون وقانون الإفلاس وحل مشاكل الإعسار وقانون حماية الملكية الفكرية وقانون صناديق الأسهم الخاصة وقانون خيارات تمليك أسهم الشركة للعاملين فيها، وقانون الأسهم الممتازة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين الصغار، وتنفيذ العقود، والوساطة القضائية هي مسائل معقدة يجب معالجتها لتشجيع الاستثمار وتعزيز المنافسة (الرسم ٥).

٦. يجب إعادة النظر في النظام الضريبي الواحد المطبق على جميع الشركات، بحيث تكون الحوافز الضريبية متناسبة مع حجم الشركة. فالتهرب من الضرائب هو أحد الأسباب الرئيسية التي تمنع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من اكتساب صفة رسمية (الرسوم ٤ و٥ و٩).

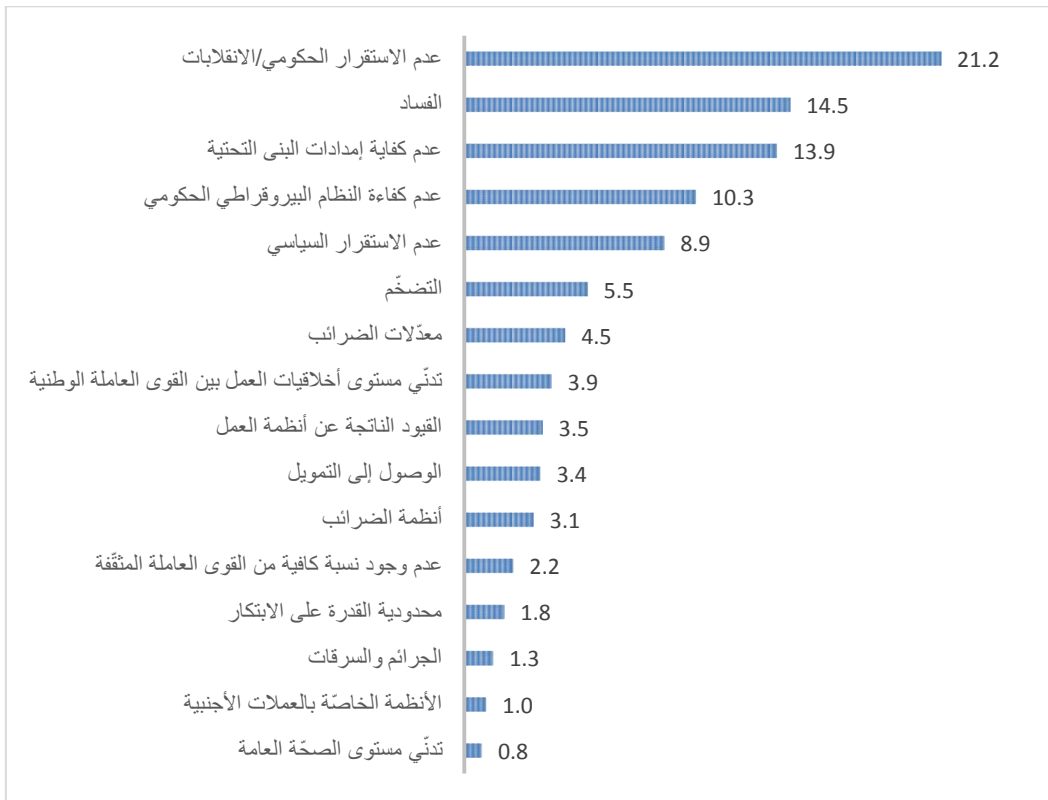
٧. هناك نقص كبير في البيانات التاريخية وفي الإحصائيات والأبحاث الحديثة حول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعددها الفعلي والقطاعات التي تنتمي إليها وهوية أصحابها وكبار مديريها وخصائصها وأدائها واحتياجاتها في المجال المالي وفي مجال التطوير التجاري، وما إلى ذلك. ونقص البيانات الموثوقة يحد من قدرة الشركات والأكاديميين وصانعي السياسات على تقديم تحاليل دقيقة ومقترحات مثبتة بالأدلة لتطوير قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

### الرسم ٣. لمحة عامة عن الأداء بحسب مؤشّر التنافسية العالمي



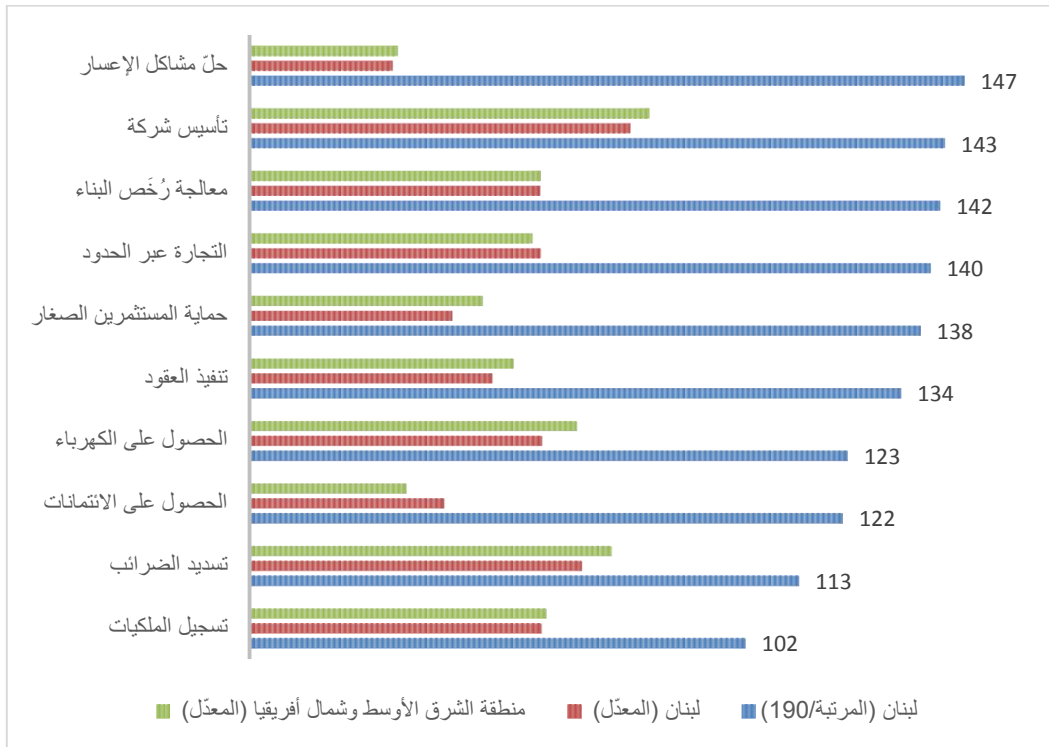
المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠١٧.

### الرسم ٤. أبرز الإشكالات التي تعترض الشركات في لبنان



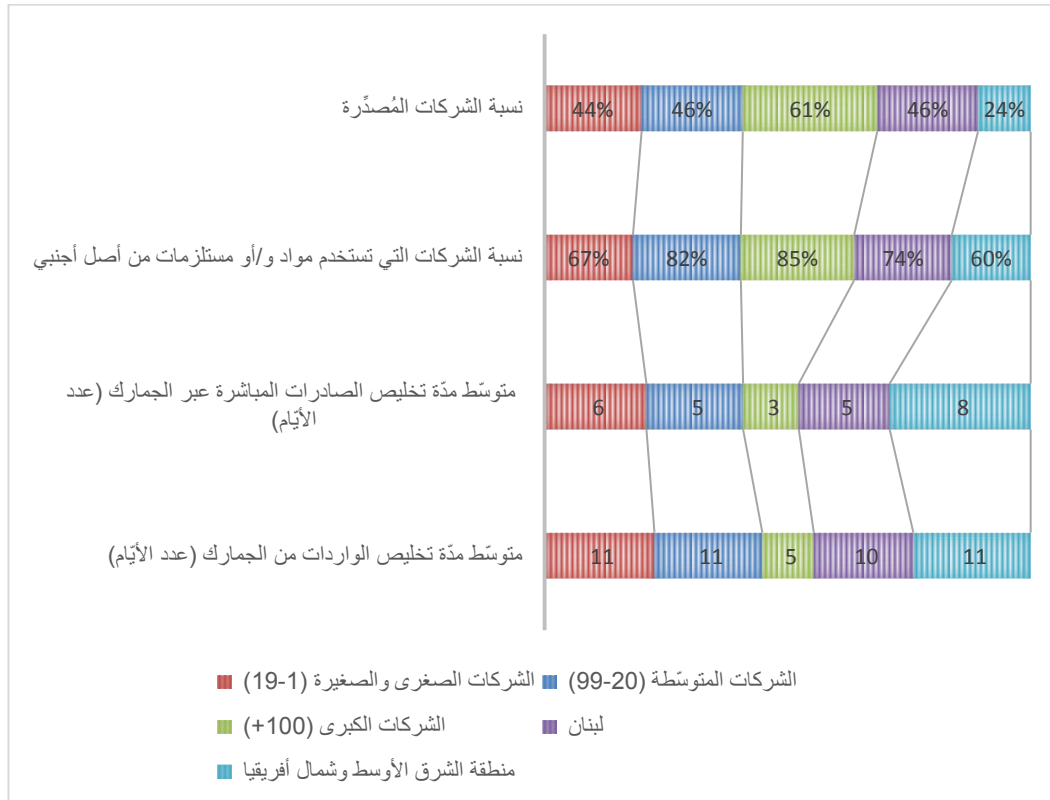
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، استطلاع الرأي التنفيذي ٢٠١٧.

الرسم ٥. المعدّلات والمراتب حول مواضيع متعدّدة متعلّقة بأعمال الشركات (من أصل ١٩٠)



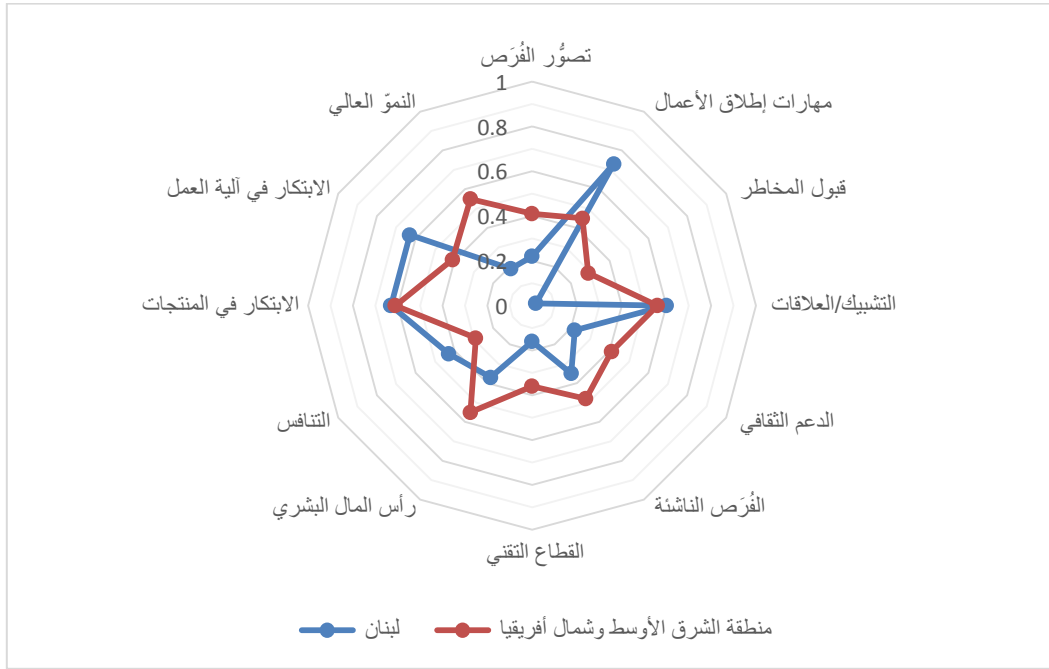
المصدر: البنك الدولي، استطلاع حول عمل الشركات ٢٠١٨.

الرسم ٦. مؤشّرات الأداء التجاري



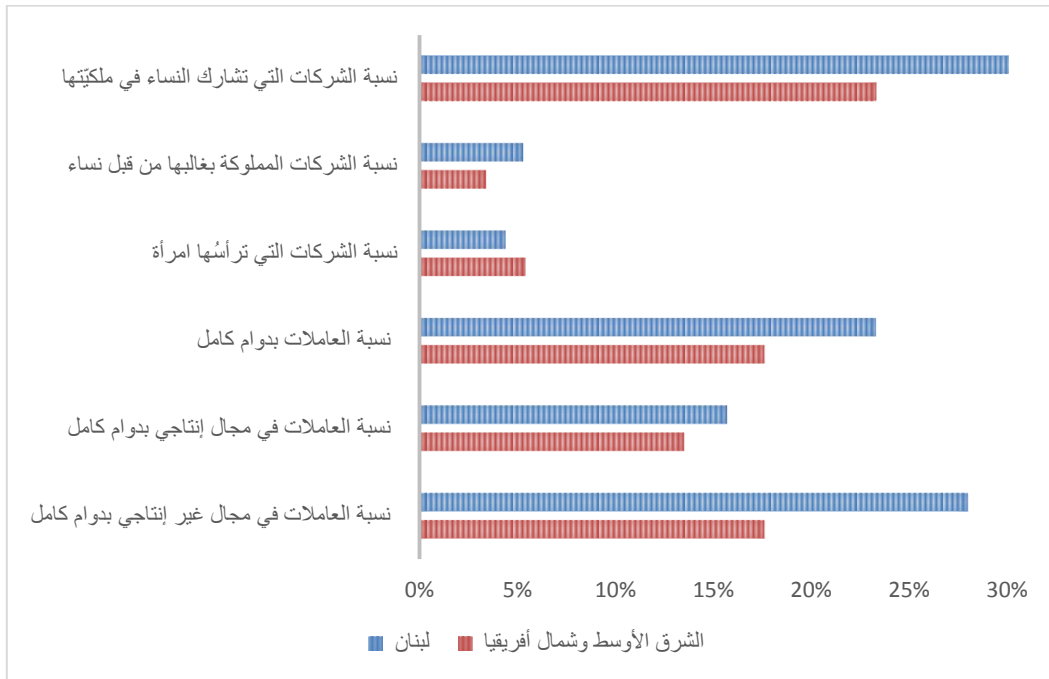
المصدر: البنك الدولي، استطلاع حول الشركات ٢٠١٣ (إجابات ٥٧١ شركة رسمية، ضمنها ٤٧١ شركة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة).

## الرسم ٧. أداء المؤشر العالمي لريادة الأعمال



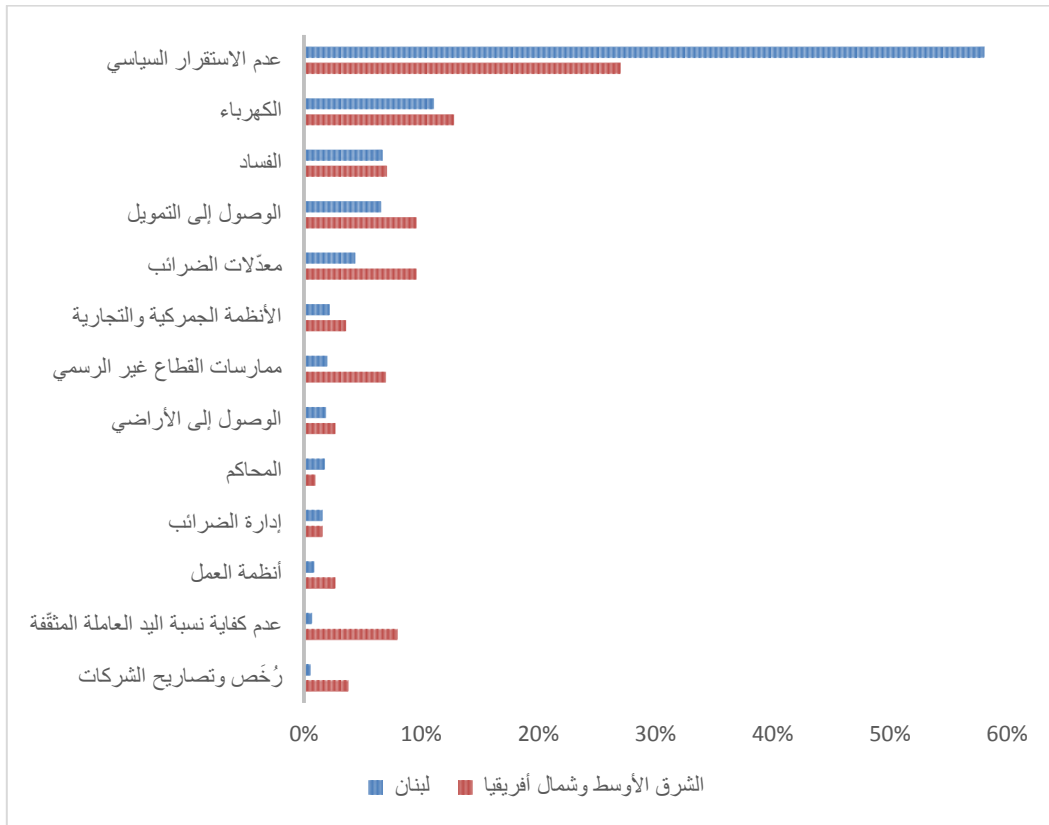
المصدر: المؤشر العالمي لريادة الأعمال ٢٠١٨.

## الرسم ٨. مؤشرات الأداء المتعلقة بمشاركة المرأة



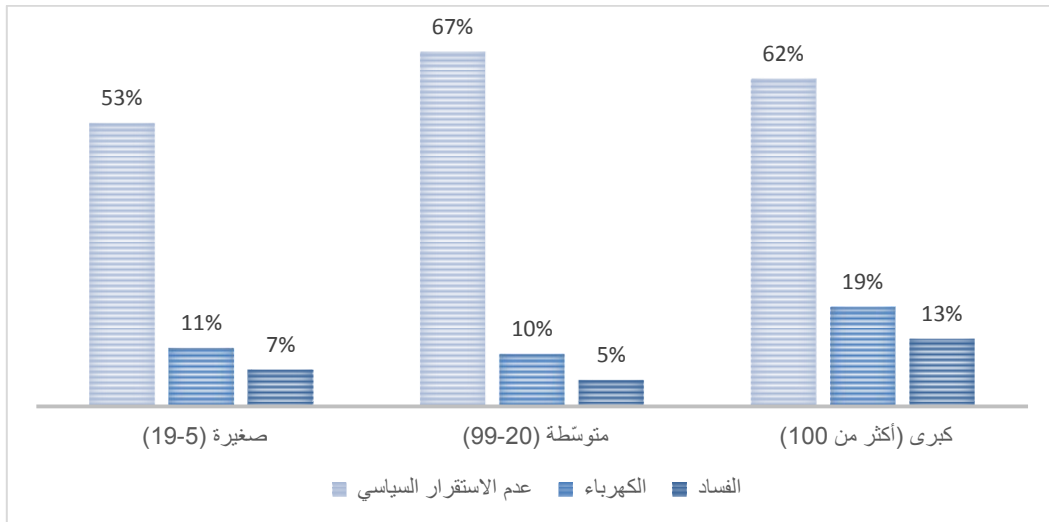
المصدر: البنك الدولي، استطلاع حول الشركات ٢٠١٣.

الرسم ٩. نسبة الشركات التي تحدّد المشاكل المذكورة أدناه باعتبارها العائق الرئيسي



المصدر: البنك الدولي، استطلاع حول الشركات ٢٠١٣.

الرسم ١٠. نسبة الشركات (بحسب حجمها) التي تحدّد المشاكل الواردة أدناه باعتبارها العائق الرئيسي - لبنان



المصدر: البنك الدولي، استطلاع حول الشركات ٢٠١٣.

## 1٧. دور مصرف لبنان في دعم تنمية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم<sup>7</sup>، التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والتجارة في العام 2014، إلى الارتقاء بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى المرحلة الثانية من مسار تنميتها؛ وضمان استمراريتها على المدى البعيد؛ وإنشاء شركات صغيرة ومتوسطة مبتكرة ومبدعة، بهدف الانتقال نحو اقتصاد عالي القيمة؛ وتحويل الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى جهات فاعلة أكثر إنتاجية وتنافسية على المستوى العالمي. ولبوغ هذه الأهداف، لا بدّ من التنسيق المتناسك والفعال بين جميع المعنيين، من أجل تهيئة بيئة عمل مؤاتية وبنية تحتية وطنية لتسهيل تأمين التمويل المناسب للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وتحسين قدرتها على دخول الأسواق؛ وتعزيز إمكانياتها وقدراتها الابتكارية؛ ومساعدة قادة الأعمال على التطوّر (الرسم 11).

الرسم 11. إطار عمل الاستراتيجية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم - لبنان



المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة، الاستراتيجية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم 2014.

يشكّل مصرف لبنان أحد المعنيين الأساسيين بالاستراتيجية الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، لعبت سياسات ومبادرات مصرف لبنان دوراً محورياً في تحقيق الكثير من الإنجازات، خصوصاً في مجال تطوير القطاع المالي والمصرفي وتسهيل عملية الحصول على التمويل؛ ودعم الأبحاث التكنولوجية والابتكار واقتصاد المعرفة؛ وتعزيز تنافسية الشركات وقدرتها على التصدير؛ ودعم التعليم وتنمية المهارات وريادة الأعمال؛ وتمكين المرأة والشباب.

يلتزم مصرف لبنان بالحفاظ على قطاع مالي مرن ودينامي وشامل في لبنان (الرسم 12)، وهو يؤمّن بشدّة بالآفاق الواسعة لدعم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك من ناحية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الشمول المالي وتحسين الاستقرار الاجتماعي. بالتالي، تشكّل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم هدفاً أساسياً

من أهداف استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي،<sup>١١</sup> كما يظهر في المحصّلتين الرابعة والخامسة لهذه الاستراتيجية (الجدول 3).

الرسم 12. إطار عمل استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي - لبنان



المصدر: استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي 2017.

الجدول 3. المحصّلتان 4 و5 لاستراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي

<p>تعزيز قدرة المصارف وغيرها من المؤسسات المالية المنظمة على تطوير منتجات وقنوات تتمحور حول العملاء لتمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتحسين المهارات التجارية والتقنية لهذه الشركات في جميع قطاعات السوق.</p>	<p><b>المحصّلة 4</b></p>
<p>تعزيز الأداء الاستثماري المسؤول ودعم الاستثمار التآثيري ( impact investing)، تزامناً مع تطوير الأسواق المالية وتمكين القدرات المالية والاستثمارية لدى كلّ من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمستثمرين.</p>	<p><b>المحصّلة 5</b></p>

المصدر: استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي 2017.



الرسم 13. منظومة المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة وإطار العمل الخاصّ بتقييمها - لبنان



المصدر: المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة في لبنان، تحليل شركة Inventis، 2014.

يمكن تقسيم حلول دعم المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة التي أطلقها مصرف لبنان ضمن تسع فئات (الرسم 13) كما يلي:

1. الأسواق المالية: سياسة نقدية ثابتة؛ ثقة بالليرة اللبنانية؛ قطاع مالي ومصرفي سليم؛ قطاع مصرفي برؤوس أموال كافية وتمويل ملائم وسيولة عالية؛ مستوى عالٍ من الأمولة وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التجارية؛ اعتماد متزايد لأنظمة التعريف البيومترية والخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي؛ منصة إلكترونية لتبادل الأوراق المالية التي تصدرها بعض الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم (مشروع قيد التطوير).
2. البنى التحتية: نظام دفع متين متعدّد العملات يضمّ نظاماً آلياً للتحويل (RTGS)، ومقاصة آلية لأدوات الدفع بالتجزئة (CLEAR)، ونظام مقاصة وتحويل للمدفوعات الحكومية (PAYGOV)، ونظام مقاصة وتحويل آلي للأوراق المالية (MIDCLEAR)؛ ونظام دفع وطني محدّث يشمل الدفع بالأجهزة المحمولة؛ ونظام محدّث لتسجيل ومشاركة معلومات البطاقات الائتمانية؛ وشبكة واسعة الانتشار من فروع المصارف وأجهزة الصراف الآلي؛ وعملة رقمية صادرة عن المصرف المركزي (مشروع قيد التطوير).
3. التوظيف: أدوات سياساتية ملفتة وغير تقليدية تحفّز التوظيف الذاتي (self-employment) وتزيد من إنتاج فرص العمل في القطاع الخاص.<sup>112</sup>

<sup>1</sup> انظر: القسم III، الصفحة 9، "حوافز الائتمان" و"التمويل بالأسهم" من الدراسة المذكورة.

٤. الإطار القانوني والتنظيمي وتطبيقه: قطاع مصرفي ومالي مُنظَّم بشكل جيد ويشمل مؤخراً مؤسسات تمنح قروضاً صغيرة، بما يتوافق مع المعايير والممارسات التنظيمية الدولية (مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي العابر للحدود وتأمين الوصول إلى المعلومات ونظام حماية البيانات العامة، إلخ.)؛ وتحديث إطار وإجراءات حماية المستهلك المالي؛ والمساهمة في عملية الإصلاح التشريعي الوطني عبر المشاركة في لجان لمراجعة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (تمّ إقراره) وقانون التجارة الإلكترونية المتعلق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات الشخصية (تمّ إقراره)، ومشروع قانون المعاملات المضمونة، ومشروع قانون الإفلاس الجديد، ومشروع قانون وكلاء الإعسار الجديد، ومشروع قانون التوقيع الإلكتروني، ومشروع قانون صناديق الأسهم الخاصة، ومشروع قانون الوساطة القضائية خارج المحكمة.

٥. هيكلية السوق: منتدى دولي سنوي حول الابتكار (مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال) لرواد الأعمال والشركات الناشئة وهواة التكنولوجيا والمبتكرين والمصرفيين والمستثمرين والجهات النازمة، لتشجيع التشبيك والشراكات وتوفير قدرة الوصول إلى الأسواق؛ منصة لمشاركة المعلومات لرواد الأعمال وشركائهم؛ المشاركة في تصميم وتنفيذ مناطق وتجمعات قطاعية إقليمية وتوفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات المتخصصة (التكنولوجيا/الابتكار، والصناعات الزراعية الغذائية، وتكنولوجيا الطب الحيوي)؛ حوافز ائتمانية خاصة لتمويل الشركات الراغبة في التصدير عبر رؤوس الأموال المتداولة.

٦. البحث والابتكار: تعزيز قطاع اقتصاد المعرفة؛ قروض مدعومة للتعليم والبحث والتطوير لدعم العمالة الماهرة وتحفيز الابتكارات التكنولوجية؛ عقد نقاشات لتشجيع الشراكات بين المصارف والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، وذلك بهدف تطوير تطبيقات رقمية قائمة على سلاسل الكتل (Blockchain) أو غيرها من التقنيات لإدارة المعاملات مع الموردين والعملاء والمستثمرين؛ إجراء مسوحات للطلب في ما يخص التمويل الخاص بالمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وجمع بيانات متعلقة بالعرض الخاص بهذه الشركات (مشروع قيد التطوير).

٧. القدرات: ورش عمل حول التوعية المالية مصممة خصيصاً للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق، تتناول ممارسات الإدارة المالية وفرص ومؤسسات التمويل؛ صقل مهارات وكلاء القطاع المالي والمصرفي وأخلاقياتهم التجارية؛ دعم مقدمي الخدمات في مجال تنمية الأعمال (حاضنات ومسرعات الأعمال ومراكز التدريب، إلخ.) الذين يجرون تدريبات حول الإدارة والجوانب التقنية والتسويق والمبيعات وتنمية القدرات لمؤسسي الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومدرائها وموظفيها.

٨. رأس المال: إتاحة فرصة الوصول إلى مصادر تمويل منظمة، بما في ذلك القروض المصرفية والتمويل الجماعي ورأس المال الاستثماري وصناديق الأسهم الخاصة والإقراض المتناهي الصغر؛ تشجيع خطط تأمين القروض للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع المصارف التي تشمل وحدات خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ تشجيع المصارف على الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ دعم القروض والحوافز الائتمانية المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات المنتجة للقيمة، مثل الزراعة والصناعة والطاقة التقليدية والمتجددة والحرف اليدوية والفنون المرئية والمسموعة.

٩. الثقافة: نشر مفهوم اقتصاد المعرفة؛ دعم ثقافة التمويل بالأسهم؛ تعزيز ريادة الأعمال لدى اللبنانيين، وخصوصاً الشباب والنساء.

## ٧. التوصيات

تُقترح في ما يلي خمس توصيات عامة تنطبق على السياق اللبناني، وقد تكون قابلة للتطبيق في أماكن أخرى:

١. بالرغم من أن مصطلح "المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة" عام، والمفهوم الذي يعبر عنه عالمي، وبالرغم من أن هذه الشركات منتشرة حول العالم، إلا أن خصائصها تختلف بين قطاع وآخر، وبين بلد وآخر، وحتى بين منطقة وأخرى ضمن البلد نفسه. لذا، فمن أجل التوصل إلى حلول محددة وفعالة، يجب تفسير هذا المفهوم بطريقة خاصة تستهدف جمهوراً محدداً. بالتالي، فإن المهمة الأولى للجهات النازمة هي وضع تعريف وطني للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو مراجعة التعريف القائم لكي يعكس خصائص هذه الشركات الجغرافية والقطاعية بشكل أفضل. يُذكر في هذا السياق أن الحكومة اللبنانية في صدد دراسة مشروع قانون يُعرّف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الاجتماعية بناءً على ثلاثة معايير (عدد الموظفين والمردود السنوي والقطاع)، قبل إحالته إلى المجلس النيابي.

٢. يجب ألا يأتي دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على حساب الشركات الكبيرة، أي أن تدخل الجهات النازمة في هذا المجال يجب أن يكون مسؤولاً وشاملاً، مع صون الاقتصاد الحر وتشجيع المنافسة العادلة. وبدلاً من اتباع مقاربة حمائية تجاه المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ينبغي تشجيع هذه الأخيرة على اتخاذ طابع رسمي والنمو والتنافس والتصدير. لذا، يجب على الجهات النازمة التركيز على تحسين بيئة الأعمال لجميع الشركات وتسهيل قدرتها على الحصول على التمويل المحلي عبر الحد من العوائق التنظيمية والإدارية، وذلك من خلال تقديم

خدمات مالية تتمحور حول العملاء وأنظمة "اعرف عميلك" المتعددة المستويات، وتسهيل وصول الشركات إلى الأسواق الأجنبية، عبر اعتماد أنظمة بناءً إضافية متعلقة بالتجارة والجمارك وعقد اتفاقيات تجارية أكثر ملاءمة للشركات المحلية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على تعزيز امتثالها للمعايير الدولية. أما الشركات الأكثر استحقاقاً للدعم فهي الأكثر إنتاجية وابتكاراً وتنافسية على المستوى الدولي، كما وتلك التي تُحدث آثاراً اجتماعية ومجتمعية واقتصادية وبيئية إيجابية بشكل لافت. من هذا المنظور، يجب تشجيع نموذج ريادة الأعمال الاجتماعية<sup>٣</sup> في جميع الشركات مهما كان حجمها.

٣. يجب أن تكون الإصلاحات والإجراءات المتخذة لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة جزءاً من سياسة وطنية كلية تُعدها الحكومة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والقابلة للقياس والمحددة بإطار زمني. تشمل هذه الخطة استراتيجية الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي، واستراتيجية الشمول المالي،<sup>١٠</sup> واستراتيجية دعم صناعات تحويلية وصناعات زراعية محددة تصبّ في مصلحة تنويع الاقتصاد، واستراتيجية تدعيم قطاعي النفط والغاز وغيرهما. في هذا الإطار، يجب على الجهات النازمة السعي إلى تحقيق تعاون شفاف ومستمر بين جميع أصحاب المصلحة، يضمن تحديد الأدوار والصلاحيات المؤسسية لكل منهم بوضوح. تتطلب الخطوات الفعالة أيضاً إنشاء سلطة مركزية لتنفيذ كل استراتيجية وخطة السياسات الوطنية عموماً وتنسيقها ومراقبتها وتقييم تقدمها وأثرها.

٤. يجب على الجهات النازمة الاستثمار أكثر في جهود البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا والانخراط في عملية التحول الرقمي في الاقتصادات الوطنية وقيادتها، والمساهمة في إرساء البيئة التشريعية والمؤسسية الملائمة للاندماج التكنولوجي والرقمي لجميع المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.<sup>١٠</sup> فيمكن لعملية التحول الرقمي تذليل الكثير من التحديات المذكورة، إذ يمكن مثلاً تجنب الفساد والعوائق البيروقراطية من خلال إنشاء منصة رقمية بخدمات شاملة ومتكاملة. فضلاً عن ذلك، من المرجح أن تنعكس عملية التحول الرقمي بشكل إيجابي على إنتاجية المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (مثلاً: تحسين فعالية المهام والإجراءات والعمليات وإدارتها؛ زيادة إنتاجية العمال؛ تعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة على مستوى المدراء؛ إمكانية تعقب السلع والمعاملات؛ تحسين السمعة والشهرة)، كما وعلى نمو قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (مثلاً: تسهيل الوصول إلى فئات محددة وإلى الأسواق الدولية من خلال منصات الأسواق الإلكترونية؛ تحسين تجربة العملاء؛ تسهيل قابلية التشغيل البيئي واستخدام العقود الذكية) وعلى تنمية الاقتصاد (مثلاً: تسريع وتبسيط

وخفض كلفة عملية تسجيل الشركات والأموال وإجراءات السلطات العامة وعملية دفع الضرائب إلى الإدارات العامة ودفع فواتير الكهرباء عبر خدمات الحكومة الإلكترونية؛ الحد من العوائق البيروقراطية؛ تسهيل قدرة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية واستخدامها عبر التكنولوجيا المالية). لكن بالرغم من الإيجابيات الهائلة الكامنة في هذه التقنيات الرقمية، إلا أن الأخيرة تطرح الكثير من المخاطر<sup>14</sup> التي يجب معالجتها بعناية، بما في ذلك خصوصية البيانات وأمنها وحمايتها، ومدى التعقيد التقني، والمخاطر التشغيلية، والاتصال بشبكة الإنترنت وانقطاع الخدمات، وإدارة المخاطر الناشئة من الأطراف الثالثة، والمخاطر السيبرانية ومخاطر الامتثال.

5. تشجيع الجهات النازمة على الإصغاء جيداً إلى الشركات. ففي بعض الأحيان، تكون الخطوات التي تطرحها الجهات النازمة، حتى ولو كانت نياتها حسنة، غير مجدية أو غير قابلة للتطبيق بالنسبة إلى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إمّا لكون الحلول المطروحة غير واضحة بما فيه الكفاية، أو لكونها غير عملية، أو لأنها لا تشكل ضرورة أو أولوية بالنسبة إلى الشركات. لذلك، يجب إقامة حوار وتنسيق هادفين ودائمين بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى إجراء مسوحات قطاعية دورية بهدف إعداد سياسات واقتراح إصلاحات مؤثرة ومبنية على الأدلة ومراقبة وتقييم آثارها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن التواصل والتصرف بتعقل يضاعفان الآثار ويحفظان الموارد.

## VI. الخاتمة

ختاماً، لا بدّ من الإشارة إلى أنه لدى لبنان موارد كثيرة غير مُستغلّة بما فيه الكفاية، مثل أراضيها الزراعية ومناخه المعتدل، وقواه العاملة المتعلّمة والماهرة والتنافسية من حيث الكلفة، وشبابه الذين يتميِّزون بميلهم نحو الرقمنة (الرسم 14).

الرسم 14. إمكانيات إنتاج القيمة - لبنان



تتمتع هذه الموارد بإمكانية هائلة لإنتاج القيمة الاقتصادية الحقيقية في البلاد. في الواقع، يتمثل الهدف الأساسي لمصرف لبنان من دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خصوصاً في القطاعات الاقتصادية المنتجة الحقيقية (الزراعة والصناعة) ومن خلال التكنولوجيا والبحث والابتكار، في تحفيز إنتاج القيمة الاقتصادية الحقيقية. وتتجسد هذه الرؤية الاستراتيجية تاريخياً في خطط الحوافز المتعددة التي يقوم مصرف لبنان بإعدادها، وخصوصاً استراتيجية الشمول المالي على نطاق البلد. تساهم هذه الجهود في إنتاج فرص عمل جديدة والحد من هجرة الأدمغة وتحسين أوضاع الأفراد والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وترشيد الاستهلاك وجذب الاستثمارات الجديدة وزيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وتعزيز النمو المستدام والمساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة<sup>١١</sup> بعبارة أخرى، سوف تنهض هذه المساعي باقتصاد بلدنا وتحافظ على استقراره المالي والاقتصادي والاجتماعي والمجتمعي.

وشكراً.

- Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., and Makismovic, V. (2017). SME Finance. Policy Research Working Paper, WPS8241. World Bank Group.
- <sup>٢</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٧). تعزيز مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اقتصاد عالمي ومترق. اجتماع مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المستوى الوزاري، باريس، ٧-٨ حزيران ٢٠١٧.
- <sup>٣</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦). الرابط بين الإنتاجية والشمول. اجتماع مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على المستوى الوزاري، باريس، ١-٢ حزيران ٢٠١٦.
- <sup>٤</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٦). *ريادة الأعمال في لمحّة ٢٠١٦*. منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.
- Abdelhamid, D., and El Mahdi, A. (2017). The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned from Country Experiences and the Road Ahead of Egypt. ERP Working Paper Series, WP0324. Economic Research Forum
- <sup>٦</sup> ILO and GIZ (2014). Enterprise formalization: Fact of fiction. A quest for case studies
- <sup>٧</sup> مؤسسة التمويل الدولية (٢٠١٤). IFC and Fransabank Supporting Job Creation in Lebanon. دراسة حالة.
- <sup>٨</sup> وزارة الاقتصاد والتجارة (٢٠١٤). "الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: خريطة طريق نحو العام ٢٠٢٠".
- <sup>٩</sup> EBRD, EIB and WBG (2016). What's Holding Back the Private Sector in MENA? Lessons from the Enterprise Survey.
- Acs, Z.J., Szerb, L., and Lloyd, A. (2018). Global Entrepreneurship Index 2018 powered by Global Entrepreneurship and Development Institute.
- <sup>١١</sup> شرف الدين، ر.، وضاهر، ل.، (2017 أ). تحديات وفرص الشمول المالي: حالة لبنان. مُتاح عبر الرابط التالي: [http://raedcharafeddine.net/?page\\_id=4141#](http://raedcharafeddine.net/?page_id=4141#)
- <sup>١٢</sup> شرف الدين، ر.، وضاهر، ل.، (2018 أ). الابتكار في لبنان: دور مصرف لبنان. مُتاح عبر الرابط التالي: [http://raedcharafeddine.net/?page\\_id=3641#](http://raedcharafeddine.net/?page_id=3641#)
- <sup>١٣</sup> شرف الدين، ر.، وضاهر، ل.، وبركات، و. (2016). استراتيجية مصرف لبنان للشمول المالي: التنظيم والتمكين والحماية. مُتاح عبر الرابط التالي: [http://raedcharafeddine.net/?page\\_id=3635#](http://raedcharafeddine.net/?page_id=3635#)
- <sup>١٤</sup> شرف الدين، ر.، وضاهر، ل. (2017 ب). التكنولوجيا المالية والأنظمة السيبرانية: رؤى من لبنان. مُتاح عبر الرابط التالي: [http://raedcharafeddine.net/?page\\_id=3641#](http://raedcharafeddine.net/?page_id=3641#)
- <sup>١٥</sup> شرف الدين، ر.، وبركات، و. (2018). نحو الرقمنة الشاملة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية. مُتاح عبر الرابط التالي: [http://raedcharafeddine.net/?page\\_id=3641#](http://raedcharafeddine.net/?page_id=3641#)
- <sup>١٦</sup> شرف الدين، ر. (2017). مساهمة مصرف لبنان في أهداف التنمية المستدامة. مُتاح عبر الرابط التالي: [http://raedcharafeddine.net/?page\\_id=3635#](http://raedcharafeddine.net/?page_id=3635#)